وهو منصوب على الحال من فاعل يعتبر المستتر ثم اشار الى الرابع فقال
وابن على الكسر فعالا علما   مؤنثا وهو نظير جشما
عند تميم وذكر فعال اذا كان علما لمؤنث لغتين احداهما البناء على
الكسر تشبيها بنزال في الوزن والعدل والتانيث والعلمية والى قوله
وابن على الكسر فعالا علما مؤنثا والاخرى اعرابه اعراب ما لا ينصرف
للعلمية والعدل اما العلمية فعلمية الاشخاص كحذام وقد يكون في علمية
الاجناس كفجار والعدل عن فاعلة فحذام معدول عن حاذمة وهو قوله
وهو نظير جشما عند تميم يعني انه عند تميم غير منصرف كجشم وجشم
اسم رجل وهو ممنوع من الصرف ووقع في تفكيره ذلك يشم ان المانع له
من الصرف العدل والعلمية ووقع في نسخة نسبة هذه اللغة الى تميم ان اللغة
السابقة وهي البناء على الكسر لغة اهل الحجاز وفعالا مفعول بابن
الكسر متعلق بابن وعلما ومؤنثا حالان من فاعل وعند تميم متعلق
بنظير ولما فرغ من ذكر انواع الاسماء التي لا تنصرف شرع في ذكر احكام
تتعلق بالباب فقال **واصرفن ما نكرا   من كل ما التعريف فيه اثرا**
يعني ان ما كان احد علتيه منع الصرف التعريف اي العلمية اذا نكر
انصرف وذلك لزوال احد العلتين وتبقى العلة الاخرى ولا تؤثر في منع
الصرف الا علتان والمراد بذلك الانواع السبعة المذكورة فيخرج من
معديكرب وعثمان وفاطمة وزينب وعمر لفيتنح ووقع منه ان الانواع
الخمسة المذكورة في اول الباب غير داخلة في هذا الحكم ولو سمي بها ونكر
لقصر الحكم على السبعة فانه اذا سمي بواحد من الخمسة المذكورة ثم نكر
لم ينصرف بعد التنكير فهي غير داخلة في الحكم ولا يرد نحو كل ما التعريف
فيه اثر كيفما كان وكل مضاف لما وهي موصولة والتعريف مبتدأ
وخبره اثر وفيه متعلق باثر والجملة صلة ما والضمير في فيه عائد على الموصول
وما يكون منه منقوصا ففي   اعرابه نهج جوار يقتفي
يعني ان ما كان منقوصا من الاسماء التي لا تنصرف سواء كان من نوع الا
السبعة التي احد علتيها العلمية او من الانواع الخمسة التي تقدمت
فانه

فعال

فانه يجري مجرى جوار وقد تقدم ان جوارا يلحقه التنوين رفعا وجرا ولا وجه
لما حمل عليه المراد في كلام الناظم من انه اشار بالبيت الى الانواع السبعة
دون الخمسة لان حكم المنقوص فيهما واحد فمثاله في غير التعريف اعيم تصغير
اعمى فانه غير منصرف للوصف ووزن الفعل ويلحقه التنوين رفعا
وجرا فتقول هذا اعيم ومررت باعيم والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة
كما في نحو جوار ومثاله في التعريف يعيل تصغير يعلى فهو غير منصرف للوزن
والعلمية والتنوين فيه ايضا في الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة وما
مبتدأ وهو موصول ومنقوصا خبر يكون ومنه متعلق بيكون والضمير فيه
عائد على الاسم الذي لا ينصرف وفي اعرابه متعلق بيقتفي ونهج مفعول
بيقتفي والنهج الطريق والجملة من يقتفي وفاعله خبر ما لانه خبر ما ثم قال
ولاضطرار او تناسب صرف   ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف
يعني ان الاسم الذي لا ينصرف ينصرف في موضعين احدهما الضرورة كقوله
عطاءب كثير تلتقي بعطاءب   ونحوه في الشعر كثير الثاني التناسب
كقوله تعالى وجل سلاسلا واغلالا وسعيرا فصرف سلاسلا لتناسب ما بعده
وصرف ما لا ينصرف في الموضعين المذكورين متفق على جوازه ووقع ذلك
من الكلام واما منع المنصرف من الصرف فقد اشار اليه بقوله والمصروف
قد لا ينصرف يعني ان الاسم المنصرف قد يمنع من الصرف وهو مذهب
الكوفيين واما البصريون فلا يجيزون ذلك البتة ووقع منه الخلاف من قوله
قد لا ينصرف جاء معه بقد التي تقتضي التقليل ومن ادلة الكوفيين على
منع صرفه قوله **فما كان حصن ولا حابس   يفوقان مرداس في مجمع**

اعراب الفعل

ارفع مضارعا اذا يجرد   من ناصب وجازم كتسعد
انما الكلام في اعراب المضارع وهو مقيد بان لا تباشره نون الاناث ولا نون
التوكيد لنصه على ذلك في باب المعرب والمبني واكتفى في ذلك واعرابه
رفع ونصب وجزم فبدأ بالرفع لانه السابق الا انه ينحصر على رافعه
وفيه خلاف مذهب البصريين ان رافعه وقوعه موقع الاسم ومذهب

Copyright © King Saud University